

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي

عناصر لمداخلة

الدكتور رمزي سلامه

اختصاصي التعليم العالي

في الجلسة الأولى للمحور الرابع (٢٣ شباط ٢٠٠٤)

من ورشة العمل التي تنظمها وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان

حول "إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص"

بيروت، ١٤ شباط ٢٠٠٤

## مقدمة

### أولا - معايير لمن؟

- (١) للمسؤولين عن البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي؛
- (٢) للهيئات النازمة للتعليم العالي في الدولة.

### ثانيا - معايير لماذا؟

- (١) ليسترشد بها المسؤولون عن مؤسسات التعليم العالي وعن البرامج التعليمية فيها عند التخطيط لبرنامج تعليمي وتصميمه وتنفيذه وتقويمه؛
- (٢) لتصدر الهيئات النازمة للتعليم العالي أحكامها في ما يخص البرامج التعليمية كل حسب اختصاصها والصلاحيات المنوطة بها.

### ثالثا - أحكام حول ماذا (أو ماهية الأحكام)؟

- (١) حاجة المجتمع للبرنامج.
- (٢) مواعمة البرنامج مع رسالة المؤسسة وأهدافها.
- (٣) احترام الأصول الخاصة بتصميم البرنامج وتقويمه وتعديله.
- (٤) الملاءمة الأكاديمية للبرنامج.
- (٥) إمكانية تنفيذ البرنامج بدرجة عالية من الجودة.

### رابعا - محكات للتقييم

- (١) توضع محكات معطلة أو غير معطلة تجيب بعامة على السؤال "لأي مدى؟".
- (٢) كما يمكن في بعض الأحيان أن تجيب على السؤال "هل؟" ويكون الجواب: نعم أو لا (كذلك معطلة أو غير معطلة).

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (١)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
يقيم إسهام البرنامج في تحقيق كل هدف من أهداف التعليم العالي بناء على المعلومات المتوفرة حول البرنامج نفسه وكيفية تنفيذه وسياقه بالنظر إلى البرامج الأخرى القائمة في المؤسسة نفسها وفي سائر المؤسسات. [1] ٢	مدى إسهام البرنامج في تحقيق الأهداف الوطنية للتعليم العالي.	المرجعية الخارجية للبرنامج ومكانته في الإطار الوطني للتعليم العالي. [2] ١	١. التخطيط للبرنامج
ينظر في الجدوى الاجتماعية للبرنامج بالعلاقة مع أحوال سوق العمل للخريجين العتيدين، بما في ذلك تلبية احتياجات غير مشبعة أو مستقبلية أو فتح مجالات رائدة.	مدى استجابة البرنامج لاحتياجات سوق العمل.		
ينظر في مدى استجابة مجمل عناصر البرنامج (التي سترد لاحقاً) لمتطلبات الهيئات الحكومية والمهنية والمنظمات المعنية بالاختصاص داخل البلد، وفي حال افتقاد البلد لمثل هذه المتطلبات يسترشد بما هو معتمد عالمياً.	مدى استجابة البرنامج لمتطلبات الهيئات الحكومية والمهنية والمنظمات المعنية بالاختصاص.		

[1] ١ نماذج عن عناصر التقييم: (أ) مدى إسهام البرنامج في توسيع فرص الدراسة في الميدان المعني. (ب) مدى إسهام البرنامج في تحقيق التعلم المستمر. (ج) مدى إسهام البرنامج في التجديد التربوي، إن من ناحية العمليات أو من ناحية المخرجات. (د) مدى إسهام البرنامج في تطوير المعرفة. (هـ) مدى إسهام البرنامج في تطوير المجتمع المحلي. (و) مدى إسهام البرنامج في تعزيز التعاون العلمي والتقني والثقافي.

[2] ٢ تشكل الأحكام المعنية في هذا المجال وفي المجال الذي يليه خلاصة الأحكام التقنية المعنية بسائر المجالات. ولذلك، لا تتخذ هذه الأحكام إلا في نهاية التقييم. إنما وردت في البداية لأنه يتعين أن تبقى المعايير المعتمدة نصب أعين المخططين والمصممين والمقيمين في جميع مراحل التخطيط للبرنامج وتصميمه وتقييمه.

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٢)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
ينظر في مدى مواءمة البرنامج مع الرسالة المعلنة للمؤسسة، والأهداف التي أنشئت لأجلها، والميادين التي رخص لها بإنشاء برامج فيها (أو تطلب الترخيص لها بإنشاء برامج فيها).	مواءمة البرنامج مع رسالة المؤسسة وأهدافها.	مكانة البرنامج في المؤسسة	١. التخطيط للبرنامج (تابع)
ينظر في مدى ملاءمة خطة المؤسسة للإعلان عن البرنامج واستقطاب الطلبة إليه، والتدرج في عرضه، والالتزامات تجاه الطلبة والعاملين في حال تعثر استقطاب العدد المرتقب من الطلبة، والبدائل المخطط لها في حال التعثر أو النجاح غير المتوقع للبرنامج لدى الجمهور.	ملاءمة الخطة المؤسسية لطرح البرنامج.		
ينظر في مدى جدية المؤسسة على تخصيص البرنامج بالقسط الوافي من الموارد البشرية والمادية والمالية بالعلاقة مع مجمل مواردها وسائر البرامج التي تقدمها أو تزمع تقديمها.	ملاءمة الموارد البشرية والمادية والمالية المخصصة للبرنامج.		

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٣)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
ينظر في مدى دقة تحديد ووضوح أدوار ومسؤوليات وصلاحيات كل من الهيئات المعنية بوضع البرنامج والموافقة عليه وتعديله في المستقبل.	وضوح آليات تصميم البرامج في المؤسسة.	آلية التصميم	٢. تصميم البرنامج
ينظر في ما إذا كانت أعلى سلطة في المؤسسة قد اعتمدت آليات تصميم البرامج بقرار واضح يستجيب لجميع المتطلبات القانونية المعمول بها في المؤسسة.	الموافقة على هذه الآليات من أعلى سلطة في المؤسسة.		
ينظر في ما إذا كانت المؤسسة نشرت المعلومات حول آليات تصميم البرامج لدى (جميع) المعنيين في المؤسسة.	نشر المعلومات حول آليات تصميم البرامج لدى (جميع) المعنيين في المؤسسة.		
ينظر في مدى احترام آلية وضع البرنامج للمعايير الوطنية العامة وللاليات المعتمدة في المؤسسة تطبيقاً للمعايير الوطنية.	احترام آلية تصميم البرنامج للمعايير الوطنية العامة (الآتية لاحقاً) وللاليات المعتمدة في المؤسسة تطبيقاً للمعايير الوطنية.		
يتعين أن تكون الهيئات التي تقرر البرنامج (مثلاً الهيئة الأكاديمية ومجلس الجامعة) غير تلك التي تضعه وتنفذه (مثلاً القسم أو الكلية).	الفصل في آلية تصميم البرنامج ما بين الهيئة التي تضع البرنامج والهيئة التي تقره.		
يتوجب تضمين الهيئات التي تضع وتقر البرنامج فئات مختلفة من الأشخاص مع عدد أدنى لكل منها يشكل محكاً للقبول أو الرفض. [3]٣	احترام آلية تصميم البرنامج للحدود الدنيا الخاصة بمشاركة المعنيين.		

[3]٣ يقترح مثلاً أن تتشكل لجنة وضع البرنامج على الأقل كالتالي: ثلاثة من أصحاب الاختصاص يكون أحدهم على الأقل من رتبة أستاذ، عضو هيئة تدريس يحمل دكتوراً من اختصاص آخر غير الاختصاص المباشر المعني بالبرنامج، مستشار من خارج المؤسسة يمكن له الإسهام في المعرفة والمشورة حول آخر المستجدات في الاختصاص أو في عالم العمل، ممثل أو أكثر عن الهيئات المهنية المعنية بالبرنامج، ممثل عن كل من المؤسسات الشريكة في تطبيق البرنامج.

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٤)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
ينظر في توافر أو عدم توافر كل من العناصر المعنية ويشترط توافر جميع العناصر المطلوبة، وإلا اعتبر الملف ناقصاً.	احتواء توصيف البرنامج على جميع العناصر الواردة ذكرها أدناه.	عناصر التصميم	٢. تصميم البرنامج (تابع)

- ١- اسم البرنامج
- ٢- الوحدة المسؤولة عن البرنامج
- ٣- اسم الشهادة التي يؤدي إليها
- ٤- الاختصاص
- ٥- مستوى الشهادة
- ٦- نوع الشهادة
- ٧- شروط القبول في البرنامج
- ٨- نظام الدراسة
- ٩- مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادة
- ١٠- عدد الأرصدة اللازمة للحصول على الشهادة
- ١١- شروط متابعة الدراسة والتخرج
- ١٢- الأهداف المجتمعية للبرنامج
- ١٣- الكفايات العامة التي يتوقع أن يمتلكها الطالب عند إتمامه البرنامج
- ١٤- منهاج الدراسة
- ١٥- توصيف المقررات
- ١٦- نظام تقييم أداء الطلبة
- ١٧- اسم الشخص المسؤول عن البرنامج

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٥)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
يفترض باسم البرنامج أن يتسم بالدقة لتحاكي أي سوء فهم وأي ادعاء كاذب.	١. ملاءمة اسم البرنامج	توصيف (محتوى) البرنامج	٢. تصميم البرنامج (نهائية)
على المؤسسة ذكر الوحدة الأكاديمية (القسم أو الكلية) المسؤولة عن البرنامج للنظر في ما بعد بقدرة هذه الوحدة، بمواردها البشرية والمادية والمالية، على الوفاء بمتطلبات تنفيذ البرنامج وبالنظر إلى سائر البرامج والمهام المنوطة بها. يتعين أيضا ذكر الوحدات الأخرى التي تساهم إلى حد كبير في تنفيذ البرنامج.	٢. تحديد الوحدة المسؤولة عن البرنامج		
يفترض باسم الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج أن يتسم بالدقة لتحاكي أي سوء فهم وأي ادعاء كاذب، وأن يحترم القواعد الوطنية المعتمدة.	٣. ملاءمة اسم الشهادة التي يؤدي إليها [4]٤		

[4]٤ يفترض أن يعتمد نظام وطني لتسمية الشهادات. ويغلب داخل كل دولة من دول العالم توحيد التسميات (بكالوريوس، ليسانس، ماستر، إلخ...) وتقيد مؤسسات التعليم العالي بهذه التسميات، مهما كانت الجهة التي تدير المؤسسة أو تشرف عليها (حكومية بوزاراتها المختلفة، أو غير حكومية على أنواعها المختلفة) ومهما كان نظام الدراسة المعتمد في المؤسسة (أنظر كتاب أنظمة الدراسة في دول العالم من منشورات اليونسكو).

يفترض باسم الاختصاص الذي تعنى به الشهادة أن يتسم بالدقة لتحاشي أي سوء فهم وأي ادعاء كاذب، وأن يحترم القواعد الوطنية المعتمدة.	٤. ملاءمة تسمية الاختصاص[5] ٥		
يفترض بمستوى الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج أن يتسم بالدقة لتحاشي أي سوء فهم وأي	٥. ملاءمة مستوى الشهادة[6] ٦		

[5] ٥ يقصد بالاختصاص فرع من ميادين المعرفة المتعارف عليها في المجتمع الأكاديمي (مثلا، لغة عربية وآدابها، علم نفس، هندسة مدنية، طب عام، إلخ...). لكن برامج التعليم العالي، في مستوياته ومراحلها المختلفة (المستويات الثلاث للشهادات الأكاديمية، بالإضافة إلى مستويات الشهادات المهنية) تتسم بتنوع كبير (مثلا، أكثر من ٢٠ اختصاصا في الهندسة، حوالي ٢٥ اختصاصا في التربية والتعليم، إلخ...). ولذلك يتعين توخي الدقة في تسمية الاختصاص، كما يتعين تسمية الاختصاص الفرعي في حال كان البرنامج يتضمن اختصاصا أساسيا واختصاصا فرعيا. وفي الأحوال جميعها تشكل تسمية الاختصاص والاختصاص الفرعي معيارا أساسيا عند تقييم مناهج البرنامج لمعرفة ما إذا كان هذا المنهج يستجيب للمحكات المعتمدة وطنيا لتسمية الاختصاص (عادة عدد أرصدة مخصصة لمقررات متخصصة في هذا الاختصاص لا يقل عن ٤٠% من مجمل الأرصدة المخصصة للبرنامج) وتسمية الاختصاص الفرعي (عادة عدد أرصدة مخصصة لمقررات متخصصة في هذا الاختصاص لا يقل عن ٢٠% من مجمل الأرصدة المخصصة للبرنامج).

[6] ٦ يفترض أن يعتمد نظام وطني لمستوى الشهادات. ويغلب داخل كل دولة من دول العالم توحيد المستويات (المستوى الأول للشهادات الأكاديمية: بكالوريوس، ليسانس، إلخ...؛ المستوى الثاني: ماستر، إلخ... : أنظر كتاب أنظمة الدراسة في دول العالم من منشورات اليونسكو). كما أن هناك مستويات محددة للشهادات المهنية العالية (أنظر التصنيف الدولي المقنن للتعليم المعتمد في اليونسكو). ويلاحظ أيضا بهذا الصدد تقيّد مؤسسات التعليم العالي بهذه المستويات، مهما كانت الجهة التي تدير المؤسسة أو تشرف عليها (حكومية بوزاراتها المختلفة، أو غير حكومية على أنواعها المختلفة). ويشكل المستوى المقترح للشهادة التي يؤدي إليها البرنامج معيارا أساسيا عند تقييم مقررات مناهج لمعرفة ما إذا كانت هذه المقررات تستجيب للمحكات المتعارف عليها في المجتمع الأكاديمي من حيث مطابقتها مع المستوى المقترح للشهادة. فما يدرس في مستوى الإجازة مثلا ليس هو نفسه الذي يدرس في مستوى التعليم الثانوي أو في مستوى الدراسات المتقدمة (ماستر أو ما شابهها). وتجدر الإشارة هنا إلى المنحى الذي اتخذته دول القارة الأوروبية نحو توحيد مستوى الشهادات في إطار ما يدعى "مساق بولونيا" والذي يقضي بجعل شهادات المستوى الأول (الإجازة) من التعليم العالي تدوم ثلاث سنوات وشهادات المستوى الثاني (الماستر) تدوم سنتين وشهادات المستوى الثالث (دكتورا) تدوم ثلاث سنوات.



ادعاء كاذب، وأن يحترم القواعد الوطنية المعتمدة.			
يفترض بنوع الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج أن يتسم بالدقة لتحاشي أي سوء فهم وأي ادعاء كاذب، وأن يحترم القواعد الوطنية المعتمدة.	٦. ملاءمة نوع الشهادة [7] ٧		

[7] الكل يعلم أن شهادات التعليم العالي، على مستوياتها (من الشهادات الأولى حتى الدكتوراه) واختصاصاتها المختلفة هي إما ذات طابع أكاديمي أو ذات طابع مهني أو أنه يغلب عليها هذا الطابع أو ذاك. ولكل من النوعين الرئيسيين ومن الطابعين الغالبين متطلبات خاصة من حيث الكفايات. فالشهادة الأكاديمية أو التي يغلب عليها هذا الطابع تفترض تملك معارف واسعة في الاختصاص المعني ومهارات عقلية عليا متنوعة كالقدرة على البحث والتحليل والتأويل والتوليف والتأليف والتقييم والاستشراف، ونشر المعرفة، إلخ...، بينما تتطلب الشهادة المهنية في أي مستوى كان من التعليم العالي أو التي يغلب عليها هذا الطابع تملك هذه المهارات (بكونها يتعين أن تكون من الخصائص المشتركة لجميع خريجي التعليم العالي) كل بالنظر إلى مستواها (أقل في المستويات الدنيا وبالقدر نفسه أو ما يقاربه في المستويات العليا)، ولكنها في الوقت نفسه تتطلب تملك مهارات عملية متخصصة من تشخيص واستقراء وتدخّل لحل المسائل والمشاكل وتقييم للنتائج، إلخ... ويشكل هنا أيضا النوع المقترح للشهادة التي يؤدي إليها البرنامج معيارا أساسيا عند تقييم مواءمة أهداف البرنامج والكفايات المتوقعة من الخريجين ومقررات المنهاج وطريقة تنفيذها لمعرفة مدى مطابقتها مع النوع المقترح للشهادة.

<p>من معايير التقييم وضوح شروط القبول ومواءمتها مع أهداف البرنامج والكفايات المتوقع اكتسابها في خلال الدراسة فيه ومطابقتها للقواعد الوطنية المعتمدة.</p>	<p>٧. ملاءمة شروط القبول في البرنامج [8] ٨</p>		
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------	--	--

[8] تشكل شروط القبول في البرنامج الحكم الذي يقوم به القيمون عليه والمسؤولون عن اعتماده بشأن الشروط الدنيا الواجب توافرها في الطالب عند دخوله إلى البرنامج لكي يستفيد فعلا من مواقف التعليم والتعلم المطروحة في البرنامج ويكتسب الكفايات المتوقعة منه بشكل كاف يسمح للمؤسسة منحه الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج. ومن الشروط العامة المعمول بها دوليا للقبول مثلا في برامج التعليم العالي من المستوى الأول (مع استثناءات، خاصة في الدول المتقدمة) كون الطالب يحمل شهادة إنهاء التعليم الثانوي التي غالبا ما تتوج إثنتي عشرة سنة من الدراسة منذ السنة الأولى من التعليم الأساسي والتي غالبا ما تبدأ بعمر ست سنوات. ولكن الغالب أيضا في دول العالم هو وضع شروط إضافية للقبول في برامج التعليم العالي من مختلف المستويات والأنواع (معدل معين في امتحانات الشهادة الثانوية، امتحان دخول، خبرة عملية، إلخ...) يعتبرها المسؤولون عن هذه البرامج ضمانات لنجاح القسم الأعظم من الملتحقين في البرنامج أو ضمانات لتحقيق جودة عالية لمخرجاته. ويعتمد وضع هذه الشروط الإضافية عادة على تنبؤات بعضها ذو طبيعة علمية وأغلبها لا يعتمد سوى على تحليل نظري أو على تقليد يتصل بتاريخ المؤسسة أو يمت بصلة ما إلى ما هو معمول به في مؤسسات أخرى أو اختصاصات مشابهة. ومهما يكن من أمر، فإنه كلما كانت شروط القبول واضحة ودقيقة ومدروسة بالعلاقة مع الكفايات المتوقع اكتسابها في خلال الدراسة في البرنامج، كلما ازدادت الثقة بقدرة البرنامج على إكساب الطلبة الكفايات المتوقعة منه بشكل جدي. وكلما لم تتسم هذه الشروط بالخصائص السابق ذكرها كلما زاد الشك بذلك. مثلا، كيف يعقل أن ينتظر من ملتحق ببرنامج لعلم النفس أن ينجح فيه من دون أن يكون ملما بشكل كاف قبل الالتحاق بمبادئ الرياضيات التطبيقية بينما يتضمن البرنامج مقررات في الإحصاء، أو أن يكون ملما بشكل كاف قبل الالتحاق بعلم الحياة بينما يتضمن البرنامج مقررات في الجهاز العصبي وعمل الهرمونات، إلخ...

<p>يقيم نظام الدراسة من حيث وضوحه ودقته وملاءمته لأغراض البرنامج واحترامه لحقوق الطلبة المعلن عنها في شرعة المؤسسة أو في الشرع الوطنية المعتمدة وتناسقه مع أنظمة الدراسة الأخرى المعمول بها في المؤسسة، إلخ... [9] ١٠</p>	<p>٨. ملاءمة نظام الدراسة [10] ٩</p>		
<p>يعبر عن مدة الدراسة بالوحدة الزمنية (سنة، فصل، إلخ...) المعتمدة في نظام الدراسة، ويذكر الحد الأدنى اللازم من هذه الوحدات للتخرج، كما يذكر الحد الأقصى المسموح للطلاب للبقاء في البرنامج حتى التخرج.</p>	<p>٩. ملاءمة مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادة</p>		

[9] ٩ تتطلب أنظمة الدراسة بحثاً تفصيلياً قائماً بذاته يخرج عن نطاق هذه الوثيقة. أنظر مثلاً سلامه، رمزي (١٩٩٧) مشروع إعادة النظر في أنظمة الدراسة في جامعة القديس يوسف في بيروت - القسم الأول: الإشكالية الأكاديمية (بالفرنسية).

[10] ١٠ قد تكون أنظمة الدراسة من أكثر البنود تعددا واختلافا من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى وأحيانا من برنامج إلى آخر داخل المؤسسة نفسها. ففي حال كانت المؤسسة تعتمد نظاما موحدًا للدراسة لجميع برامجها (أو لجميع برامج مستوى معين من مستويات الدراسة أو قطاع معين من قطاعات الدراسة) يذكر ذلك ويلحق هذا النظام بتوصيف البرنامج. وإلا فيتعين وصف نظام الدراسة بالكامل لتتسنى للطلاب والمسؤول على حد سواء المعرفة الدقيقة بالنظام من تنظيم للدراسة (سنوية، فصلية، إلخ... مع تحديد دقيق للمدة الزمنية لها وتواريخ بدئها وانتهائها، إلخ...)، وتنظيم للدروس (صباحية، مسائية، إلخ... مع المعلومات المفيدة المتعلقة بذلك)، وتنظيم للتطبيقات العملية في حال وجودها (وأماكنها والشركاء المعنيين بها، إلخ...)، وتنظيم لتقييم أداء الطلبة وللامتحانات (تقييم مستمر، امتحانات دورية، امتحانات نهائية، إلخ...) ومراجعة النتائج، وسائر المعلومات التي من شأنها إعلام المعنيين جميعا حول سيرورة العمل في البرنامج.

يذكر الحد الأدنى من الأرصدة اللازمة للتخرج لتشكيل المحك الذي من خلاله يحكم على ملائمة عدد الأرصدة والساعات	١٠. ملائمة عدد أرصدة البرنامج اللازمة للحصول على الشهادة [11] ١١		
------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------	--	--

[11] ١١ يعتمد عادة في التعليم العام ما قبل الجامعي وفي التعليم المهني قبل العالي لكل مادة من مواد التعليم التي تلحظها المناهج عدد من الساعات الأسبوعية تخصص للقاءات ما بين المعلم والتلامذة. أما في التعليم العالي، فقد اعتمدت مؤسسات الدول المتقدمة منظورا مختلفا يقوم على حساب الجهد الأسبوعي المطلوب من الطالب لكل مقرر دراسي يأخذ بالاعتبار الوقت الذي يخصصه الطالب لحضور الدروس النظرية التي يديرها عضو هيئة التدريس، وللمشاركة في التطبيقات العملية، وللدراسة الذاتية، إلخ... وترجمة هذا الجهد بعدد أعطيت له تسميات مختلفة مثل الساعات المعتمدة أو الأرصدة أو وحدات القيمة، إلخ... وتختلف مثلا في هذا الشأن ترجمة جهد الطالب إلى وحدات حسابية بين النظام الأمريكي والنظام الأوروبي المعتمد حديثا.

لكن معظم الأنظمة التربوية في العالم تتدرج في متطلباتها تجاه التلامذة والطلبة بشكل عام كالآتي:

- في صفوف المرحلة الابتدائية: حضور في غرفة الصف: حوالي ٢٥ ساعة في الأسبوع؛ تعلم ذاتي في المنزل: معدل حوالي ٥ ساعات أسبوعيا؛ مجموع ساعات الدراسة أسبوعيا: ٣٠ ساعة؛ سنة دراسية من ٣٤ أسبوعا؛ عدد الساعات الإجمالي المخصص للدراسة: حوالي ١٠٠٠ ساعة سنويا.
- في صفوف المرحلة المتقدمة من التعليم الأساسي: حضور في غرفة الصف: حوالي ٣٠ ساعة أسبوعيا؛ تعلم ذاتي في المنزل: معدل حوالي ٧ ساعات أسبوعيا؛ مجموع ساعات الدراسة أسبوعيا: ٣٧ ساعة؛ سنة دراسية من ٣٤ أسبوعا؛ عدد الساعات الإجمالي المخصص للدراسة: حوالي ١٢٥٠ ساعة سنويا.
- في صفوف المرحلة الثانوية: حضور في غرفة الصف: حوالي ٣٥ ساعة أسبوعيا؛ تعلم ذاتي في المنزل: معدل حوالي ١٠ ساعات أسبوعيا؛ مجموع ساعات الدراسة أسبوعيا: ٤٥ ساعة؛ سنة دراسية من ٣٤ أسبوعا؛ عدد الساعات الإجمالي المخصص للدراسة: حوالي ١٥٠٠ ساعة سنويا.
- في التعليم العالي: مجموع ساعات الدراسة أسبوعيا، بما في ذلك الحضور في غرفة الصف والقيام بالتطبيقات العملية والدراسة الذاتية: ٤٥ ساعة؛ سنة دراسية من ٣٠ أسبوعا؛ عدد الساعات الإجمالي المخصص للدراسة: حوالي ١٣٥٠ ساعة سنويا (مع وجود بعض الاختصاصات التي تتطلب جهدا أكبر وبخاصة في ميادين الطب).

لكن ما يفرق بين التعليم العالي والمراحل الثلاث الأولى هو بشكل خاص الانخفاض الكبير في عدد الساعات المخصصة للحضور وارتفاع عدد الساعات المخصصة للتعلم الذاتي، بحيث غالبا ما يبلغ العدد الأول نصف العدد الثاني فقط وقليل ما يضاويه ونادرا ما يفوق عنه إلا في مؤسسات البلدان النامية. ومع تقدم تقانات الاتصال والمعلومات أصبحت هناك برامج رائدة تعتمد بشكل أساسي أو حصري على التعلم الذاتي. ولذلك لا يمكن تقدير القيمة الإجمالية للتعلم في برنامج ما بشكل قريب من الواقع إلا من خلال تقييم الجهد العام المطلوب من الطالب بغض النظر عن كون هذا التعلم يجري داخل غرفة الصف أو في المختبر أو بالتعلم الذاتي خارج هذا وتلك.

المعتمدة لها مع الشهادة التي تتوج البرنامج من حيث تسميتها ومستواها.			
يفترض أن يكون لكل برنامج شروط لمتابعة الدراسة والتخرج تتعلق أولاً بالمعدل العام للعلامات الذي يجب المحافظة عليه لإمكانية الاستمرار في البرنامج، كما يمكن أن تشمل متطلبات غير داخلية في المنهاج مثل امتلاك لغات أجنبية أو مهارات في الحاسوب وغيره أو القيام بخدمة مجتمعية، إلخ...	١١. ملاءمة شروط متابعة الدراسة والتخرج		
تشكل الأهداف المجتمعية للبرنامج (أو غاياته) محكات لتقييم مطابقة الكفايات المتوقعة ومنهاج البرنامج ومقرراته مع متطلبات هذه الأهداف.	١٢. ملاءمة الأهداف المجتمعية للبرنامج [12] ١٢		

[12] ١٢ يفترض أن يحتوي هذا البند على عدد محدود من الجمل تظهر ما تنتجه الشهادة الممنوحة في نهاية الدراسة إن من جهة متابعة الدراسة أو في ميدان العمل، بما في ذلك مكانة هذه الشهادة في الأطر الوطنية للعمل المهني المنظم. كما يمكن أن يحتوي على أهداف ذات طبيعة "أخلاقية" (مثلاً تنمية المواطنة، أو الانفتاح الحضاري، إلخ...).

أمثال لبرنامج في اللغة العربية وآدابها:

يهدف هذا البرنامج إلى ما يأتي: (أ) تحضير الطلبة لمتابعة الدراسة على مستوى الجدارة (ماستر) في مختلف ميادين فنون اللغة العربية وآدابها؛ (ب) تحضير الطلبة لمتابعة الدراسة على مستوى الكفاءة التعليمية ليصبحوا أساتذة للغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي المتقدمة وفي المرحلة الثانوية.

كما يمكن لخريجي هذا البرنامج أن يتقدموا إلى الوظائف الآتية: (أ) تعليم اللغة العربية بصفة متعاقدين في المدارس الخاصة، (ب) العمل في دور النشر ووسائل الإعلام بصفة محرر أو مدقق لغوي، (ج) إلخ...

أخيراً، يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الطلبة من فنون اللغة العربية وإطلاعهم على ذخائر مختارة من روائع الأدب العربي بحيث يتاح للمبدعين منهم التعبير السليم (والفصيح والبلغ) بالشكل الذي يختارونه (شعراً، قصة، مسرحاً، مقالاً، إلخ...) بشكل يسمح لهم بنشر نتاجهم الأدبي.

تشكل الكفايات المتوقعة محكات لتقييم مطابقتها مع غايات البرنامج ولتقييم منهاج البرنامج ومقرراته مع متطلبات اكتساب	١٣. ملاءمة الكفايات العامة التي يتوقع أن يمتلكها الطالب عند إتمامه البرنامج [13] ١٣		
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------	--	--

[13] ١٣ يفترض أن يحتوي هذا البند على عدد من الجمل تحدد الكفايات العامة أو الكلية (معارف، مهارات، مواقف، إلخ...) المتوقع أن يمتلكها الطالب في خلال دراسته في البرنامج متبوعة بالمجالات الخاصة بالبرنامج التي تنطبق عليها هذه الكفايات. ويجدر التفريق ههنا ما بين هذه الكفايات الكلية والكفايات الجزئية التي يفترض اكتسابها داخل كل من مقررات المنهاج على حدة. ويفترض أن تكون الكفايات المتوقعة واقعية وممكنة التحقيق.

أمثال لبرنامج في اللغة العربية وآدابها:

يتوقع من الطالب في نهاية هذا البرنامج أن يظهر (أو يكون قد امتلك) الكفايات الآتية:

أولاً، في المجال المعرفي: (أ) المعرفة التامة بفنون اللغة العربية (صرف، نحو، عروض، فصاحة، بلاغة، إلخ...)؛ (ب) معرفة خصائص الشعر العربي في العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر الأموي والعصر العباسي والشعر الأندلسي وشعر عصر الانحطاط وعصر النهضة والشعر الحديث؛ (ج) و (د) و (هـ) (إلخ...): (المعارف الأخرى المتوقع أن يمتلكها الطالب في خلال دراسته في البرنامج).

ثانياً، في مجال المهارات: (أ) القدرة على تطبيق فنون اللغة في الإعراب وتحليل النصوص والتعبير الشفوي والكتابي، إلخ...؛ (ب) القدرة على تحليل نصوص من الأدب العربي من مختلف الأشكال والعصور السابق ذكرها وعلى استخلاص خصائصها، إلخ...؛ (ج) القدرة على نقد نصوص من الأدب العربي من مختلف الأشكال والعصور السابق ذكرها واستخلاص مواطن القوة والضعف فيها إن من ناحية اللغة أو الأسلوب، إلخ...؛ (د) و (هـ) و (و) (إلخ...) (المهارات الأخرى المتوقع أن يمتلكها الطالب في خلال دراسته في البرنامج مثل كتابة مقال أو قصة قصيرة أو غيرها من المهارات).

ثالثاً، في مجال المواقف: (أ) إظهار موقف إيجابي من الفنون الأدبية في اللغة العربية على اختلاف أشكالها ومظاهرها وعصورها وتقدير إسهاماتها في إغناء الأدب العربي والحضارة العربية؛ (ب) و (ج) و (د) (إلخ...) (سائر المواقف المفترض أن يظهرها الطالب من خلال دراسته في البرنامج).

هذه الكفايات.		
---------------	--	--

يشكل تقييم المنهاج من حيث محتواه وخطة تنفيذه وقدرته على تحقيق أهداف البرنامج والتوصل إلى الكفايات المتوقعة من الخريج، إلخ... العصب الأساسي في تصميم البرنامج	١٤. ملاءمة منهاج الدراسة [14] ١٤		
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------	--	--

[14] ١٤ يمكن تحديد المنهاج بأنه مجموعة من المقررات منظمة في خطة دراسية متناغمة ومتكاملة. ويشمل المنهاج ما يأتي: (١) عنوان كل من المقررات المعنية بالبرنامج؛ (٢) الترتيب الزمني للمقررات (المقررات التي تسبق غيرها والتي يشكل إنهاء بعضها شرطاً للالتحاق بغيرها، والمقررات التي يمكن أو يتعين متابعتها في الفترة الزمنية نفسها، والمقررات التي لا يمكن التسجيل فيها إلا بعد تقدم معين في البرنامج، إلخ...؛ (٣) نوع كل مقر من حيث الإلزامية، أي: (أ) إلزامي، أو (ب) اختياري، أو (ج) مكمل من خارج الاختصاص؛ (٤) صفة كل مقر من حيث درجة تخصصه، أي: (أ) مقر قدرات عامة (لغات ومهارات معلوماتية عامة ومهارات خاصة بطرائق التعلم، إلخ...)، (ب) مقر ثقافة عامة، (ج) مقر في ميدان التخصص، (د) مقر اختصاص رئيسي أو اختصاص فرعي أو اختصاص معقد، (هـ) مقر مخصص لمشروع نهاية الدراسة أو لرسالة أو لأطروحة التخرج، أو غير ذلك مما ينصه نظام الدراسة أو الأطر الوطنية المعتمدة. ولا شك بأن منهاج البرنامج هو أساس ما يميز هذا البرنامج عن غيره من البرامج. ولذلك يقع كثيرون في خطأ تسمية المنهاج برنامجاً من قبيل تسمية الكل بالبعض.

ويمكن الفصل في معايير جودة المناهج في التعليم العالي ما بين المضمون بحد ذاته من جهة وتناسق هذا المضمون من جهة ثانية. فمضمون المنهاج يتعلق بشكل وثيق بالاختصاص المعني وتطور المعرفة بشأنه (ما يدعى في الدول العربية متطلبات الاختصاص)، كما أنه قد يتأثر بمتطلبات محددة على الصعيد الوطني (مثلاً التركيبة العامة للمناهج أو تركيبات خاصة ببرامج معينة)، أو على صعيد المؤسسة (ما يسمى في الدول العربية متطلبات الجامعة)، أو على صعيد الكلية (متطلبات الكلية)، أو على صعيد القسم المسؤول عن البرنامج (متطلبات القسم)، أو، في ما يخص البرامج المهنية، بمتطلبات الهيئات المهنية أو هيئات الاعتماد أو توصيات الهيئات الدولية المتخصصة (توصيات منظمة الصحة العالمية حول برامج إعداد المتخصصين في المهن الطبية، توصيات منظمة اليونسكو حول برامج إعداد المعلمين وسائر العاملين في التربية وبرامج أخرى تتعلق باهتمامات المنظمة في العلوم والثقافة والاتصال والمعلوماتية). على أي حال، يتعين أن تحدد مقررات المنهاج بالنظر الوثيق إلى أهداف البرنامج والكفايات المتوقع اكتسابها في خلاله والحرص على المطابقة المثلى في ما بين هذه العناصر.

أما في ما يخص تناسق مضمون المنهاج، فيمكن القول بأن عليه أن يحترم معايير عامة من أهمها ما يأتي: (أ) التدرج المنظم في التعلم وفي اكتساب الكفايات من ناحية المعارف والمهارات والاستقلالية في التعلم (التعلم الذاتي) والأداء، (ب) التوازن ما بين العناصر المختلفة المكونة للمنهاج (الثقافة العامة والكفايات المتخصصة، الكفايات النظرية وكفايات التطبيق، التوسع والتعمق، إلخ...)، (ج) المرونة في مسار الطالب داخل المنهاج وإتاحة المجال للتسجيل في مقررات اختيارية، والاعتراف بالمؤهلات المكتسبة مع أخذ التدرج بالاعتبار (وهي ما يتعين أيضاً لحظه في نظام الدراسة)، (د) التناغم والتكامل ما بين عناصر المنهاج المختلفة والتناغم ما بين هذه العناصر من جهة وأهداف البرنامج والكفايات المتوقع اكتسابها في خلاله من جهة ثانية.

وفي تقييم ملاءمته الأكاديمية وصلاحيته وفي اعتماده.			
لا يمكن بناء الرأي حول ملاءمة أي منهاج من دون توصيف شامل ودقيق لمقررات هذا المنهاج.	١٥. توصيف المقررات [15] ١٥		

[15] ١٥ يجد المرء في دليل مؤسسات التعليم العالي مستويات عديدة من توصيف المقررات يمكن تلخيصها كالآتي: (أ) عنوان المقرر من دون أي معلومة إضافية (وهذا ليس توصيفا بالمعنى الأصلي للكلمة)، (ب) رقم المقرر وعنوانه مع لائحة بالموضوعات التي يتناولها (وهذا ما هو شائع بشكل عام وتدعوه بعض المؤسسات "مفردات المقرر")، (ج) رقم المقرر وعنوانه ولائحة الموضوعات التي يتناولها ومعلومة إضافية أو أخرى (مثل المرجع الرئيسي المستخدم أو طريقة التدريس المعتمدة، أو اسم عضو هيئة التدريس المسؤول عنه، أو غير ذلك)، (د) ما سبق ذكره مضافا إليه معلومات أخرى متنوعة.

إن أقل ما ينتظره المرء في أي توصيف جدي لمقرر ما يتضمنه الدليل العام لمؤسسة للتعليم العالي يجب أن يتضمن ما يأتي: (أ) رمز المقرر ورقمه، (ب) عنوانه، (ج) عدد الأرصدة المخصصة له، (د) تقسيم الجهد المطلوب من الطالب (عدد الساعات الأسبوعية المقدرة) ما بين اللقاءات العامة في غرفة الصف مع مجمل المسجلين في المقرر أو في الشعبة (لحضور المحاضرات والندوات وما إليها)، وعمل في مجموعات صغيرة للمشاركة في الأعمال الموجهة أو دراسة حالات أو تمارين تطبيقية أو القيام بتأدية أدوار، (هـ) وتطبيق في المختبر أو أعمال ميدانية أو تمارين فردية تحت إشراف، (و) وتعلم ذاتي أو عمل ذاتي يتوج بأداء (بحث وكتابة تقرير، (هـ) مستوى المقرر (مبتدئ، متوسط، متقدم، دراسات عليا، (و) (و) المقررات التي يتعين النجاح فيها قبل التسجيل في هذا المقرر، (ز) المناحي الأساسية للمقرر (نظري، عملي، معرفي، مهاري، تنمية شخصية، (ح) لائحة الموضوعات التي يتناولها، (ط) المراجع الرئيسية المستخدمة للتعليم والتعليم، (ي) الطرائق الرئيسية المستخدمة للتعليم والتعلم، (ك) وثيرة تقييم تعلم الطلبة وأدائهم، (ل) الطرائق الرئيسية المستخدمة لتقييم تعلم الطلبة وأدائهم، (م) اسم القسم المسؤول عن المقرر، (ن) اسم عضو هيئة التدريس المسؤول عن المقرر.

لكن التوصيف الكامل للمقرر يجب أن يتضمن، بالإضافة إلى ما سبق، ما يأتي: (أ) تحديد واف لأهداف المقرر ووصف لعلاقة هذه الأهداف مع الأهداف العامة للبرنامج والكفايات المتوقعة من الخريج، (ب) وصف كاف لوضعيات التعليم والتعلم المعتمدة، (ج) وصف واف لطرائق تقييم التعلم والأداء.



<p>ينظر في النظام العام لتقييم أداء الطلبة وآليات مراجعة هذا التقييم وفي تطبيقاته على صعيد كل مقرر، بالنظر إلى ملاءمته لتأمين الموضوعية والحيادية والعدالة والشفافية والدقة والشمولية والمصداقية (الأمانة والصدق). كما ينظر أيضا في آليات الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة في برامج أو مؤسسات أخرى لغاية الانتقال إلى البرنامج.</p>	<p>١٦. ملاءمة نظام تقييم أداء الطلبة</p>		
<p>يتعين أن يكون لكل برنامج تطرحه مؤسسة التعليم العالي شخص مسؤول عن تطبيق هذا البرنامج، بما في ذلك قيامه بمهام معينة مثل إعطاء المعلومات للجمهور حول البرنامج وإرشاد الطلبة ومتابعة التطبيق واقتراح التعديلات، إلخ...</p>	<p>١٧. اسم الشخص المسؤول عن البرنامج</p>		

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٦)

عناصر للتقييم	نماذج عن المعايير	المجالات	الميادين
ينظر في خطة المؤسسة أو واقعها بشأن أعداد الطلبة في كل صف أو شعبة بالعلاقة مع أهداف كل مقرر والطرائق المعتمدة للتعليم والتعلم وتقييم الأداء للحكم على ملاءمة هذه الأعداد مع إمكانية اكتساب الكفايات المحددة أو مع النتائج الحقيقية التي يظهرها الطلبة.	ملاءمة العدد المرتقب أو الحقيقي للطلبة في كل صف أو شعبة لتحقيق اكتساب الكفايات المحددة	البيئة الاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج	٣. تنفيذ البرنامج
ينظر في ما إذا كانت المؤسسة توفر للطلبة ما يأتي: (أ) خدمات إرشاد وتوجيه بشأن البرنامج ومنهاجه ومقرراته، (ب) وقت كاف للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، (ج) خدمات إشراف كافية على أنشطة التطبيق وعلى الأبحاث، (د) خدمات دعم في حال مواجهة صعوبات تعليمية أو غيرها.	ملاءمة الخدمات الأكاديمية المساندة للطلبة		
تشكل الأنشطة الأكاديمية المساندة (محاضرات، لقاءات، مناظرات، إلخ...) موردا إضافيا للتعلم والنمو الأكاديمي والمهني يجدر توظيفه لتجويد التعليم والتعلم وتوسيع آفاقه وأخذه بالاعتبار عند تصميم برنامج أو تقييمه. وكذلك هو الأمر للخدمات الطلابية التي تسهل على الطالب الانخراط الأمثل في التعلم.	ملاءمة الأنشطة الأكاديمية المساندة والخدمات الطلابية		

	مستلزمات البرنامج[16] ١٦ تنفيذ	ملاءمة المنشآت والمرافق (مختبرات، معامل، إلخ...) والتجهيزات المخصصة للبرنامج.
		توافر الموارد التعليمية اللازمة لتنفيذ البرنامج، كما ونوعا (مكتبة متخصصة، مصادر تعلم أخرى، إلخ...).
		ملاءمة مؤهلات أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف البرنامج.
		ملاءمة شروط عمل أعضاء هيئة التدريس لتأمين جودة التعليم، من حيث الرواتب والمخصصات والضمانات، والنصاب التدريسي والمهام الأخرى، وشروط التعيين وتجديد العقود والتثبيت والترفيه، والحوافز لتجويد التعليم وتجديده والقيام بالبحث العلمي ومواكبة المستجدات، وحماية الحريات الأكاديمية، والتقييم والإجراءات لتصحيح الخلل، إلخ...[17] ١٧
		قدرة الوحدة الأكاديمية المسؤولة عن البرنامج الوفاء بمتطلبات تنفيذه، من حيث الهيكلية وكفاءة المسؤولين وكفاية الجهاز التقني والإداري كما ونوعا، إلخ... بالنظر إلى المسؤوليات الأخرى المنوطة بها.
		ملاءمة الموارد المالية المخصصة للبرنامج لتأمين مستلزمات حسن تنفيذه (الواردة أعلاه) واستمراريته وتقييمه

[16] ١٦ تكتفي هذه الوثيقة بعرض الخطوط العامة لمستلزمات تنفيذ البرامج التعليمية من باب أنه لا يمكن النظر إلى برنامج ما من دون النظر إلى مستلزمات تنفيذه. لكن هذا الأمر يتطلب بحثا تفصيليا قائما بذاته.

[17] ١٧ تتطلب شروط عمل أعضاء هيئة التدريس بحثا تفصيليا قائما بذاته يتخطى إطار هذه الوثيقة. أنظر سلامه، رمزي (١٩٩٣) إطار عام لوضع توصية دولية بشأن أوضاع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي. باريس: اليونسكو. أنظر أيضا التوصية الدولية التي اعتمدها منظمة اليونسكو (١٩٩٧) إلحاقا للوثيقة السابق ذكرها.

	المستمر وتجديده وتجويده.	
--	--------------------------	--

## معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي (٧)

الميادين	المجالات	نماذج عن المعايير	عناصر للتقييم
٤. متابعة البرنامج وتقييمه وتعديله	آلية متابعة البرنامج [19] ١٨	ملاءمة آلية متابعة البرنامج للتحقق من حسن التنفيذ ومن تحقيق الطلبة للأهداف والكفايات المعتمدة.	ينظر في الآلية المعتمدة من حيث كفاءة وكفاية المسؤولين عنها والوسائل المعتمدة للتحقق من حسن التنفيذ واستقاء المعلومات وقدرتها على استخراج معرفة دقيقة ومفيدة حول أداء البرنامج. [18] ١٩
	آلية التقييم الدوري للبرنامج [20] ٢٠	ملاءمة آلية التقييم الدوري للبرنامج من أجل تصويب الخلل ومواكبة المستجدات العلمية والتقانية.	ينظر في الآلية المعتمدة من حيث كفاءة وكفاية المسؤولين عنها والوسائل المعتمدة لمتابعة المستجدات واستخراج العبر من المعرفة المكتسبة في آلية المتابعة وقدرتها على التقييم الدوري والتصويب والتطوير.
		استخدام نتائج التقييم لتحسين العناصر المعنية في البرنامج وآليات تنفيذه.	ينظر في التطوير المعتمد نتيجة للتقييم.
	فعالية آليات المتابعة والتقييم	ملاءمة آليات المتابعة والتقييم.	ينظر في فعالية آليات المتابعة والتقييم في تطوير البرنامج وتحسين أدائه وفي تحقيق ثقافة الجودة والتطوير المؤسسي المبني على المعرفة.

[18] ١٨ يمكن في هذا المجال أن تعتمد مصادر معلومات متنوعة، من أهمها، بالإضافة إلى مراقبة سير العمل، نتائج الطلبة في المقررات المختلفة، ورضى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ورأي الخريجين، ورأي الجهات الخارجية المعنية ذات الصلة والمعرفة، إلخ...

[19] ١٩ تتناط عادة مسؤولية متابعة البرنامج إلى مسؤولين من داخل القسم المعني. ويفضل أن تشكل لجنة مصغرة لهذا الشأن يمكن أن تدعى "لجنة البرنامج" يكون مدير البرنامج أو المسؤول عنه حكما عضوا فيها. وتعطى هذه اللجنة صلاحية اقتراح التعديلات في ظروف تنفيذ البرنامج لتحسين أدائه، كما تتناط بها مسؤولية اقتراح التعديلات ذات الطابع المحدود على المنهاج وتوصيف المقررات، إلخ...

[20] ٢٠ تقع عادة مسؤولية التقييم الدوري على جهاز مؤسسي يشارك في أعماله القسم المعني. ويستحسن أن يضم مستشارين من خارج المؤسسة بحيث تشبه إلى حد ما آلية التقييم الدوري آلية تصميم البرنامج.

\* \* \* \* \*

---